سياسة الجزائر البترولية بعد الاستقلال 1962–1970 (تحديات ونتائج)

Algeria's Petroleum Policy after Independence 1962-1970 (Challenges and results)

أ.د/ عسال نورالدين.
جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس.
assalnoureddine@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2021/05/18 تاريخ القبول: 2021/06/04 تاريخ النشر: 2021/06/30

Abstract:

In this article, we will try to shed light on one of the contemporary stages of the Algerian history; the post-independence phase that was marked by a disastrous economic and social situation due to the French colonial policy that linked Algeria to a set of economic agreements, especially the petroleum wealth, in order to serve French interests. Hence, the Algerian state had to adopt a phased and realistic strategy to get rid of the negative effects of colonialism and restore national sovereignty over the country's wealth and harness it to achieve comprehensive development by changing the applicable legal system and finding national mechanisms specialized in oil such as the Energy and Fuel Directorate and Sonatrach that began to put its hand on the exploitation that was neglected by the Petroleum companies and the international cooperation commission that has been necessary to valuate energy wealth.

Key words : Independence; economic status; oil law; concessions; foreign companies; hydrocarbon exploitation mechanisms; marketing; oil embargo; agreements; Sonatrach

ملخص:

سنحاول من خلال هذا المقال أن نسلط الضوء على أحدى مراحل تاريخ الجزائر المعاصر وهي مرحلة ما بعد تحقيق الاستقلال التي تميزت بوضع اقتصادي واجتماعي كارثي جراء السياسة الاستعمارية الفرنسية التي عملت على ربط الجزائر بمجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية خاصة الثروة البترولية من أجل خدمة المصالح الفرنسية، وأمام تلك الظروف عملت الدولة الجزائرية على تبني استراتيجية مرحلية وواقعية للتخلص من الآثار السلبية للاستعمار واسترجاع السيادة الوطنية على ثروات البلاد وتسخيرها لتحقيق التنمية الشاملة من خلال تغيير النظام القانوني المطبق وإيجاد آليات وطنية متخصصة في البترول مثل مديرية الطاقة والوقود وسوناطراك التي بدأت في وضع يدها على الاستغلال الذي أهمل من قبل الشركات البترولية وتهيئة التعاون الدولي الذي ظل ضروريا لتثمين الثروات الطاقوية.

نهدف من خلال هذا المقال الكشف عن الوضعية الصعبة التي عاشتها الجزائر بعد حصولها على الاستقلال السياسي الذي لم يكن سوى بداية لمعركة اقتصادية جديدة أطلق عليها بعض السياسيين على أنها فاتح نوفمبر اقتصادي هدفها استرجاع ثروات الصحراء والتخلص من الهيمنة الأجنبية والآليات التي تبنتها للتخلص من القيود التي فرضتها اتفاقيات ايفيان، ومن أجل تحقيق أهداف البحث اتبعنا المنهج التاريخي التحليلي الإحصائي للوصول إلى حيثيات الصراع والصعوبات الكبيرة التي واجهتها الدولة الفتية خلال الفترة الممتدة من 1962-1970 .

الكلمات المفتاحية: الوضع الاقتصادي؛ القانون البترولي؛ الامتيازات؛ الشركات الاجنبية؛ آليات استغلال المحروقات؛ التسويق؛ الحظر البترولي؛ الاتفاقيات؛ سونطراك.

مقدمة:

لم يكن الاستقلال السياسي الذي حققته الجزائر في 1962 إلا إيذانا ببداية مرحلة جديدة أصعب وأشق من المرحلة السابقة، فالاستقلال السياسي لم يكن سوى بداية مرحلة جديدة للصراع الفرنسي فقد اعتبرها العديد من السياسيين الجزائريين وعلى رأسهم الرئيس هواري بومدين على أنها الثورة الثانية بعد ثورة الفاتح من نوفمبر لاسترجاع الثروات الوطنية وتسخيرها في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد ورثت الجزائر وضعا مأسويا بعد 1962 نتيجة للسياسة الاستعمارية الفرنسية التي قامت على نفي الآخر واستغلال ثرواته لصالح أقلية أوربية ولخدمة النظام الرأسمالي الكولونيالي، فكان من أولويات الجمهورية الفتية أن تخوض معركة صعبة وطويلة الأمد ضد فرنسا والتخلص التدريجي من مساوئ اتفاقية ايفيان لبناء دولة جزائرية ذات سيادة كاملة غير منقوصة لذا كانت القيادة السياسية واعية بهذه التحديات التي لا يمكن مواجهتها إلا بوضع استراتيجية ثلاثية الأبعاد زراعية صناعية، ثقافية، وفي نفس الوقت الاستفادة من دروس فشل سياسة التأميم التي قامت بها بعض الدول(إيران والمكسيك)، فكان من الضروري وضع سياسة اقتصادية محكمة لاستغلال ثروات البلاد تتم على مراحل وفق ظروف معينة وعدم التسرع في اتخاذ قرارات خاطئة ستعرض الجزائر إلى نتائج كارثية بحكم أنها لم تكن تمتلك الأدوات التي تسمح لها بالتحكم في القطاع البترولي ومن هذا المنظور سنحاول تتبع مسار الإجراءات الاقتصادية التي طبقتها جزائر ما بعد الاستقلال بغية استكمال مسار التحرر وذلك من خلال الإشكالية التالية: ما هي الآليات التي تبنتها الدولة الجزائرية الفتية في استرجاع السيادة الاقتصادية وإعادة تثمين ثروات الصحراء؟ كيف واجهت

الوضع الاقتصادي والاجتماعي غداة الاستقلال؟ فيما تمثلت الأطر القانونية التي وضعتها لاستغلال المحروقات واستخدام عائداتها لتحقيق تنمية شاملة والخروج من بوتقة التخلف؟.

جاءت هذه الدراسة وفق خطة بحثية تقوم على العديد من المحاور الأساسية تتمثل في تسليط الضوء على الصعوبات التي واجهتها الدولة الجزائرية غداة الاستقلال منها ما يتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي جراء سياسة الاستعمار والقيود التي فرضتها اتفاقية ايفيان خاصة فيما يخص ثروات الصحراء وكيف استطاعت القيادة السياسية وضع استراتيجية بترولية تتمحور حول لآليات إدارية واقتصادية تهدف إلى استرجاع خيرات البلاد وتسخيرها لصالح الشعب الجزائري.

أثارت مرحلة ما بعد استقلال الجزائر الكثير من الاهتمام من قبل الباحثين المتخصصين والسياسيين الوطنيين والأجانب، فقد انجزت الكثير من الدراسات التقنية والتاريخية التي لا يسع المقام لذكرها، ولعل أبرزها دراسة البراوي راشد،حرب البترول في العالم،وكتاب نازلي محمد معوض العلاقات بين الجزائر وفرنسا من اتفاقية ايفيان إلى تأميم المحروقات،الى جانب الدراسات باللغة الاجنبية :

-Belaid Abdessalem,allocution prononcé à l'ouverture du colloque des économistes arabe et de pétrole, tenu le 21 a 24 octobre 1970,alger ;textes publiés dans la **revue des S.J.E.P**,volume VIII,N°02.
-Hinker M, L'évolution de la gestion pétrolière en Algerie,**Revue politique et économique N°130** ,Mai 1965.
-Mahiou Rabah,**le pétrole Algerien**,Editions ENAP,alger ,1974.
-Malti Hocine, on **le rappel le pétrole rouge**, Editions, marinoor,alger,1997.

-Hubert Nyssen,**l'Algerie en 1970 telle que j'ai l'ai vue** , Editions ,arthaud,paris,1970.

1. الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر غداة الاستقلال:

مع حصول الجزائر على استقلالها قاد البلاد المكتب السياسي الذي وقف أمام ضرورة تصفية كل أشكال الاستعمار ومخلفاته فكانت البداية تقتضي تنظيم هياكل الدولة من خلال تعيين المرشحين للمجلس التأسيسي في26 سبتمبر 1962 الذي أعلن عن ولادة الجمهورية الجزائرية الديموقراطية والشعبية ومنحت الثقة بأغلبية 159 صوتا ضد صوت واحد للحكومة التي عينت أحمد بن بلة رئيسا لمجلس الوزراء المشكل[1]،و لم يكن الواقع الذي أفرزته الوضعية الجديدة عائقا أمام القيادة السياسية من العمل على استرجاع ثروات الجزائر تدريجيا، فقد صادق اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد في جوان 1962 بطرابلس على أن حرب التحرير الوطني التي قام بها الشعب الجزائري قد أعادت للجزائر سيادتها الوطنية واستقلالها، لكن الثورة لم تنته بل يجب أن تستمر لتوسيع الانتصارات[2]،وحدد هذا البرنامج الخطوط العريضة للاستراتيجية المستقبلية لعمل الحكومة الجزائرية من خلال القضاء على كل الاحتكارات حيث ورد في أحد نصوصه: "***إن متطلبات التنمية الاقتصادية في البلاد تستوجب القضاء على الاحتكارات وذلك بمراجعة العلاقات الاقتصادية مع الخارج ومع فرنسا أولا وبإزالة العراقيل الداخلية عن طريق إدخال تغيير جدري على هياكل الحياة الريفية وتصنيع البلاد من أجل توفير حاجيات الشعب***"[3].

كان الهدف الذي فرض نفسه منذ البداية في أذهان قادة البلاد بعد استعمار طويل وبعد حرب تحرير مكلفة هو الحرص على أن يكون المستفيد من ثروات البلد الطبيعية مالكها

الطبيعي والقانوني أي الدولة الجزائرية، فاعتراف فرنسا بسيادة الجزائر على كامل ترابها كان في نفس الوقت اعترافا بسيادتها على ثرواتها الطبيعية وقانون البترول الصحراوي[4]الذي تم اعتماده في اتفاقيات ايفيان مدد العمل بنظام استغلال الآبار الساري المفعول أنذاك،واعتبر مثل هذا التمديد أهم تنازل قدمه المفاوض الجزائري. لقد قام ذلك القانون على مبدأ حق الملكية وقضى بأن تكون ملكية الثروات الطبيعية حكرا على الدولة الفرنسية أثناء الاستعمار والدولة الجزائرية زمن الاستقلال، وفي جويلية من سنة 1962 كان استغلال الحقول كله بيد الشركات الفرنسية المالكة لأكثرية الأسهم التي انبثقت جلها من شركات عمومية أهمها مكتب الأبحاث البترولية BRP التي عوضتها شركة إيراب ERAPثم شركة ألفELF،بالإضافة الى الشركات الأنجلو ساكسونية،وفي هذا الشأن صرح أحمد غزالي بقوله:" ***لقد كنا أسيادا في مكاتبنا وغرباء في حقولنا فلا سيادة فعلية دون مراقبة فعلية لحقول النفط*** [5].

كانت القيادة الثورية واعية بالتحديات التي يجب مواجهتها وأن تحقيق هذه الغايات ليس بالأمر الهين فالجزائر مرتبطة باتفاقيات مع فرنسا ولا يمكن نقضها، بيد أن هناك واقع اقتصادي واجتماعي صعب تميز بجميع الخصائص المميزة للاقتصاد المتخلف والخاضع لتبعية أجنبية كلية كانتشار البطالة، فقد وصل عدد البطالين الدائمين إلى 01مليون،وهناك 2,4 طفل في سن الدراسة لم يجدوا مكانا في المدارس ويعانون من الأمية والفقر[6]،وعودة اللاجئين وهجرة الأوربيين ،كما تناقصت الفئة النشطة غير الزراعية بحوالي 250 ألف شخص أي حوالي 20% [7]،وانتشار الأمية على نطاق واسع بـــ90% من مجموع السكان بينما بلغت نسبة اليد

العاملة في القطاع الزراعي 60%،ولم يتعد نصيب هذا القطاع من الناتج القومي أكثر من 40% و 22% من الدخل القومي [8].

كما مثل كبار المزارعين الأوربيين 3,4 % من جملة العمالة الزراعية غير أنها كانت تتحكم في 60% من الدخل القومي الزراعي بالجزائر، أما في القطاع الصناعي فإن نسبة اليد العاملة في قطاع الصناعة التحويلية لا تزيد عن8،7% وبلغ عدد الوظائف التي وفرها هذا القطاع 200 ألف مقابل 11 مليون أي وظيفتين (02) لكل 100 شخص بينما في المتوسط وظيفة واحدة صناعية لكل 08 أو 09 نسمة في الدول الصناعية الأوربية [9]،ووفر الأوربيون 93% من الإطارات العليا و83% من الفنيين و 86% من الوظيفة العمومية، والملاحظ أن العمل غير المتخصص كان من نصيب العمال الجزائريين الذين شكلوا 95% من العمال اليوميين و68% من العمال ذوي الاختصاص الضعيف و17% من الفنيين و7% من الإطارات العليا[10]،وهناك ميزة أخرى ميزت الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة المتمثلة في عدم توازن القطاعين فالمناطق الواقعة في الشمال تتوفر على الشروط المناسبة للاستقرار والمفتوحة على فرنسا مما يشكل أقطاب جدب للسكان بينما نجد أن المناطق الداخلية والجنوبية تعاني من تخلف حقيقي في جميع الميادين .

لم يكن المجتمع الجزائري مجتمعا صناعيا نظرا للسياسة الاستعمارية القائمة على تغييب الإطارات الجزائرية في الإدارة والبنوك والضمان الاجتماعي والتعليم التقني رغم أن مشروع قسنطينة لسنة 1958 حاول تغيير هذا النمط نظريا إلا أن الواقع كان عكس ذلك فمع نهاية سنة 1960 لم يمتلك الجزائريون سوى شركتين بالاشتراك مع الفرنسيين من بين 500 شركة،

زيادة على أن الجزائر لم تتوفر على الإطارات ذات المستوى التعليمي الراقي فقد عملت إدارة الاحتلال على غلق كل ابواب النجاح على الطلبة الجزائريين وهذا ما تؤكده الأرقام، فإذا كان عدد المتحصلين على الشهادات التعليمية قد بلغ 25 ألف طالب سنة 1910 فإنه لم يتجاوز 200 طالب سنة 1939و1000 طالب سنة 1954، وكانت هذه الإطارات في معظمها تعمل في قطاع الخدمات ولم يكن مسموحا لهم الالتحاق بالقطاعات الصناعية والزراعية والتقنية بسبب إقصاء مديرو المؤسسات الفرنسية كل جزائري حتى وإن كان يتمتع بكفاءة عالية، بينما أعتبر الكولون وضع جزائري على رأس مؤسسة فرنسية في ذلك الوقت أمرا مستحيلا[11].

اتسعت الهوة بين الجزائريين والأوربيين في جميع المستويات، فإذا نظرنا إلى قيمة الاستثمارات الموجودة بالجزائر التي بلغت 4500 مليار فرنك لم تمثل حصة الجزائريين منها سوى 8%[12]، ومن جهة أخرى نلاحظ التبعية الكاملة للتجارة الخارجية الجزائرية للأسواق الفرنسية غداة الاستقلال ويظهر ذلك من خلال أرقام هيكلة التجارة الخارجية للجزائر بين سنة 1953 –1957 :

جدول رقم 01 [13]: تطور التجارة الخارجية بين 1953– 1957

مليون طن					مليار فرنك					
السنوات	1953	1954	1955	1956	1957	1953	1954	1955	1956	1957
الصادرات	2666	2873	3203	3385	4164	202,7	217,7	243,7	272,7	382,1
الواردات	6671	6780	7931	6017	6333	138,8	140,3	161,2	150,1	171,2

المصدر: Développement Africain Mensuel, Numéro spécial, Edité par l'institut d'études, Alger, 1958.

نلاحظ من خلال الجدول أن الصادرات الجزائرية تنمو ببطء وبشكل غير منتظم، بينما تعرف الواردات تطورا سريعا ويعود ذلك إلى طبيعة السياسة الاقتصادية الاستعمارية المبنية على إبقاء التجارة الخارجية الجزائرية متخلفة تعتمد على تصدير المواد الأولية الخام وظلت تلك الوضعية إلى ما بعد استقلال الجزائر ترتب عنه عجز دائم في الميزان التجاري وتظهر هذه الميزة من خلال الجدول:

جدول رقم 02 [14]:توزيع القيمة وبنية التجارة الجزائرية حسب الدول

	فرنسا		بقية منطقة الفرنك		بلدان أجنبية	المجموع	
	مليار فرنك	%	مليار فرنك	%	%	مليار فرنك	%
واردات	303	79	23,1	6	56,8	382,9	382,9
صادرات	813.7	80	9,6	6	24,9	171,7	171,7
الميزان التجاري	-165,2	/	-13,5	/	-31,9	-211,2	-211,2

المصدر: Développement Africain Mensuel, Numéro spécial, Edité par : l'institut d'études, Alger, 1958.

يظهر أن الصادرات الجزائرية إلى فرنسا مثلت نسبة 80% من جملة الصادرات الخارجية، بينما الواردات الفرنسية من الجزائر وصلت إلى 79% من جملة الواردات الخارجية وظلت هذه النسب ثابتة حتى استقلال الجزائر نتج عنه عجز في الميزان التجاري الجزائري وفائضا بالنسبة لفرنسا، ويمكن تفسير هذه الظاهرة بهيكل التجارة الخارجية الجزائري فقد مثل

البترول الجزائري سنة 1962 ما لا يقل عن 34% من الواردات الفرنسية ليصبح 23% سنة 1968 و 26% سنة 1972[15] وهذا الانخفاض النسبي يحجب في الواقع زيادة معتبرة إذ تضاعف حجم الاستيراد الفرنسي لتزويد معامل التكرير الفرنسية من 30مليون طن إلى 47 مليون طن أي بزيادة 53% مما سمح لفرنسا من مواجهة الكارتل الأنجلوساكسوني [16] .

أما من الجانب الاجتماعي فقد عرفت المدن الكبرى اكتظاظا سكانيا نظرا لهجرة سكان الريف الذي كان مسرحا للمعارك بين جيش التحرير الوطني والقوات الفرنسية لتتفاقم مشكلة البطالة فحسب ما ورد في الميثاق الوطني فقد نزح 731 ألف جزائري في الفترة الممتدة من سنة 1954 إلى1960 من الريف إلى المدن الساحلية، هذه الظاهرة أدت إلى تفاوت شاسع بين المناطق من حيث متوسط الدخل الفردي الذي بلغ في الجزائر العاصمة 1470 فرنك بينما لم يتجاوز 152فرنك في منطقة الواحات[17]،كما عرفت الجزائر مشكلة خطيرة تمثلت في مغادرة عدد كبير من المستوطنين الأوربيين الذين كان معظمهم من الكفاءات الفنية والإدارية والتخصصات العلمية الدقيقة فبعد ما كان عددهم يزيد عن 1,2 مليون نسمة قبل الاستقلال تقلص هذا العدد إلى 150 ألف فقط في أواخر سنة 1962 [18].

إن استعراض هذه الأوضاع التي عاشتها الجزائر غداة الاستقلال من الأهمية بما كان لفهم العوامل التي تحكمت في التوجهات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للجزائر خلال هذه الفترة في مواجهة التحديات الكبرى لقد اعتبر قطاع المحروقات على أنه العمود الفقري للتنمية الاقتصادية الوطنية والمركز الذي تدور حوله كل القطاعات الأخرى، لذا نص برنامج طرابلس على ضرورة تأميم الثروات المنجمية والطاقوية واستخدامها لصالح الدولة الجزائرية: ***تأميم***

الثروات المعدنية والطاقة إذا كان التأميم ينتظر تحقيقه على الأمد الطويل، فإن إدراجه في البرنامج يعني أن مصالح الدولة مطالبة بتوفير ما يحتاج إليه من شروط مثل التكوين المهندسين والتقنيين [19].

2.الأطر القانونية للبحث عن المحروقات بالصحراء:

إن دراسة الصراع من زاوية ثنائية يتطلب في هذه المرحلة الدقيقة إدراك المصالح الوطنية لكلا البلدين وخشية من عدم التطرق إلى أحد العناصر الأساسية فمن المهم وضع هذه المرحلة المتأزمة في إطارها التاريخي الطويل في العلاقات الجزائرية الفرنسية مع كل ما تضمنت من تحولات معقدة والعناصر المؤثرة في هذا الصراع مع الأخذ بعين الاعتبار تنوع المعايير، وأدنى خطأ في التقدير يمكن أن يكون خطيرا ومكلفا.

وجدت الحكومة الجزائرية نفسها مشلولة حيال الشركات البترولية الفرنسية لسببين: السبب الأول أنها لم تكن بحوزتها أي هيئة تسمح لها بالتدخل لاستغلال المحروقات، أما السبب الثاني فإن قانون البترول الصحراوي لسنة 1958 منح صلاحيات جد ضئيلة للإدارة، وفي هذه الظروف كان من الضروري إحداث تغيير جدري لهذا النظام القائم بنظام يتماشى مع المصالح الجزائرية وموازاة مع ذلك إيجاد تنظيمات تدخّل جديدة، وقد حدد بلعيد عبد السلام معالم السياسة البترولية للجزائر حينما صرح قائلا:" ***في بداية الأمر لم تمتلك الجزائر القدرات التقنية والمالية لاستغلال الثروات البترولية ولن تستطيع قطع علاقاتها مع الشركات الأجنبية لكن السياسة البترولية الجزائرية ظلت ثابتة فعليها الوصول تدريجيا إلى مراقبة فعلية على مجموع القطاع البترولي ومن أجل اكتساب الخبرة الكافية عليها أن تشارك في كل مراحل***

الاستغلال وأن تكون قادرة على ضمان تثمين المحروقات بنفسها ولنفسها وفي هذا الإطار وضعت سياستها البترولية وفق مبادئ محددة فالحكومة الجزائرية بدأت في الانصهار في آليات التدخل في قطاع البترول ثم بعد ذلك إحكام سيطرتها على نشاطاته ثم تحسين النظام الضريبي وتشجيع التعاون الدولي الذي يبقى ضروري" [20].

تميزت الفترة الممتدة من سنة 1961 إلى 1963 بتحكم الشركات البترولية الأجنبية خاصة الفرنسية في النشاط البترولي بالجزائر، فقد كانت القرارات تتخذ بشكل أحادي دون الرجوع إلى الطرف الجزائري، وحينما تم وضع حجر الأساس لمصنع تمييع الميثان بأرزيو والانتهاء من دراسة مشروع الأنبوب الثالث لم تستشر الجزائر ثم قرر المنتجون إنشاء شركة الدراسات للميثان**Société d'étude de Méthane** لتصدير 04 مليار م^3 من الغاز سنويا نحو دول جنوب أرويا، وبعد انتهاء الدراسات لنقل الغاز عبر قنوات تحت الماء سنة 1962 تقدمت في جوان 1963 سبعة عشرة(17) شركة منتجة للبترول الخام طلبا لإنشاء خط أنابيب إضافي بقطر 24 بوصة (60 سم) تصل قدرته التدفقية بين 06 إلى08 مليون طن في السنة على مسافة 800 كلم وتعود ملكيته لشركة تربال **Trepal**،وبعد محادثات مع الشركات الأجنبية في مايو 1963 طالبت الجزائر بالاشتراك في هذا المشروع بنسبة 20%، لكن شركة **ترابال** رفضت إلا أن الطرف الجزائري ظل متمسكا أكثر بموقفه الأمر الذي أدى بشركة **ترابال** إلى قبول المقترح الجزائري مقابل ضمان حصة بنسبة 06% [21].

ومن أجل تهيئة الإطار القانوني لاستغلال المحروقات تبنت الحكومة الجزائرية استراتيجية مرنة وثابتة [22] من خلال التكيف مع الحقائق السياسية لتلك الفترة واستغلال

الفرص المتاحة لتحسين موقفها ،لكنها ظلت صارمة في أهدافها ومتمسكة بتقوية سلطة الإدارة على النشاطات البترولية بإيجاد مجموعة من الإجراءات على مستوى مراقبة نشاطات البحث والتسويق وتغيير إجراءات التحكيم في حالة الصراع، مع العلم أن القانون البترول الصحراوي قد منح صلاحيات لممارسة نوع من الرقابة على النشاط البترولي في مجال البحث وتمارس تلك السلطة خاصة على مستوى جنسية الشركات الطالبة للعمل في الجزائر وتوزيع رخص التنقيب، وحينما حققت الجزائر استقلالها ظهرت مشكلة نقل الصلاحيات القانونية للإدارة الجزائرية واتخذ ذلك في إطار الاتفاقية الموقعة في 28 أوت 1962 بين الحكومة الفرنسية واللجنة التنفيذية الجزائرية المؤقتة[23] .

1.2. مراقبة جنسية الشركات الأجنبية: عانت فرنسا من عدم التوازن بين استهلاكها الذي يفوق إنتاجها من المحروقات، وحتى تحافظ على بترول صحراء الجزائر وتخفض من قيمة وارداتها من الطاقة وضعت سلسلة من الشروط التي فرضت بموجبها على الشركات المطالبة بإجازات البحث أن تكون من جنسية قانونية فرنسية[24]،لكن بعد اتفاقية 28 أوت 1962 ألغي هذا الشرط ،كما أن الاتفاقية لا تعترف للإدارة الجزائرية حق فرض الجنسية الخاصة على الشركات الطالبة لرخص البحث والاستكشاف، وبالتالي عدم الإشارة في هذه النقطة إلى نقل الامتيازات الفرنسية للجزائر[25]،بينما تستفيد الجزائر من بقية الامتيازات المتنازل عنها للإدارة والاحتفاظ بسلطة أكثر توسعا وموافقتها ضرورية في كل التغيرات في الرأسمال الاجتماعي أو التوزيع أو من أجل الحصول على الرخص أو التوقيع على اتفاقية مع شركة أخرى .

غير أن عدم وجود الإطارات الإدارية التي تتمتع بالتجربة حدت من سلطة الجزائر الرقابية، إضافة إلى أنه قبل الاستقلال لم يكن من السهل على الإدارة الفرنسية مراقبة نشاط الشركات بسبب ارتفاع نسبة المساهمة العمومية حيث كانت تشارك في مجلس الإدارة، لكن بالنسبة للجزائر لم يكن الحال كذلك بحيث أن الحصول على المعلومات الضرورية يتوقف على تعاون الشركات البترولية العاملة في الصحراء الجزائرية ،بيد أن طيلة الفترة الممتدة من سنة 1962–1971 لم تتحصل الإدارة الجزائرية على نتائج تستحق الذكر باستثناء قضية الشركة الأمريكية **سان كلار اويل كوربوريشان Oïl Corporation Sinclair** وكان ذلك في 20 سبتمبر 1968 التي تحوز على 100% من **سان كلار ميديتراني** وهي نفسها الحائزة على مجموع أسهم **سان كلار** الصحراء الناشطة بالجزائر التي سلمت لها مشروع اندماج مع شركة أمريكية **أتلنتيك ريشفيلد L'Atlantic Richfield** وفي نهاية العقد تتحصل هذه الأخيرة على شركة **سان كلار ميديتراني**[26] .

وفي السياق نفسه تشير المادة التاسعة من الاتفاقية بتغيير صاحب الامتياز ويسمح بالعملية من قبل القوة المانحة واستنادا على ذلك رفضت الجزائر منح رخصتها، فقررت شركة **سان كلار** تجسيد الاندماج في 04 مارس 1969 إلا أنها اصطدمت بفيتو الجزائر التي اعتبرت أن كل الرخص المنجمية التي تحوز عليها شركة **سان كلار** الصحراء ملغاة[27] لتخضع للمناقصة التي فازت بها شركة سوناطراك[28]،لكن الشركة الأمريكية رفضت هذا القرار الأمر الذي دفع بالشركتين بالدخول في جولة من المفاوضات الطويلة تتوج بالتوقيع على اتفاقية في

نوفمبر 1970 تتعهد بموجبها الجزائر بشراء نصيب شركة **سان كلار مديتراني** وهذا الحل أملته خوف الجزائر من الاعتراض على مشروع تزويد السوق الأمريكية من الغاز الطبيعي[29] .

2.2. الرخص المنجمية: لم تعرف هذه النقطة أي تغيير بعد الاستقلال فقد بقيت رخص البحث المتمثلة في رخصة الاستكشاف ورخصة البحث حصرية، والجدير بالملاحظة أنه لم تمنح أي رخصة استكشاف بعد سنة 1962 في الجزائر بموجب البنود الأولى من اتفاقية الجزائر وفرنسا في جويلية 1965[30] بغية توحيد جهودهما للبحث واستغلال المحروقات من خلال قرار إنشاء الهيئة التعاونية المشتركة بين الجزائر وفرنسا المسماة **أسكوب Ascoop**[31]مزودة بأملاك منجمية ذات مساحة تصل إلى 180 ألف كلم^2 المعروفة بـــــ مساحة تعاونية مع امكانية الاستفادة من المحيط الذي استفاد منه ثم ينقل من قبل صاحبه إلى الأسكوب، أما مدى التراخيص فإنها تختلف حسب حالتين :

بالنسبة للحالة الأولى فإن النطاقات المنقولة ترتبط بالوقت المحدد في القانون وفي حالة المحيط الموجود في مساحة التعاونية فإن مدة الصلاحية محددة بـــ 15سنة وتتقلص مساحتها بالثلث في كل خمسة أعوام غير أن الموقعين على الاتفاقية من أجل تحديد مجال **الاسكوب** اختاروا المناطق المواتية ،وبالتالي يمكن القول أن الجزائر اعتبرت هذه المدة طويلة، وفي هذه النقطة فإن اتفاقية الجزائر تراجعت مقارنة بالقانون البترولي الصحراوي[32]،أما في الحالة الثانية فإن أشغال البحث تقوم بها الشريكتين اللتين باستطاعتهما التنازل بدورهما عن الأشغال إلى شركات عاملة بالجزائر، وفي هذه الحالة فإن هذه الشركات يقتصر دورها على الإدارة مع خسران بعض من حقوقها في الإنتاج ،إضافة إلى أنه يسمح للحكومة الجزائرية بتعيين ممثل لها

داخل المجلس الإداري للشركات صاحبة الامتياز[33]،وهكذا فإن اتفاقية الجزائر تمنح سلطة المراقبة للقوة العامة على حساب الشركات البترولية وهذا ما كانت تبحث عنه الجزائر.

3. مراقبة إنتاج وتسويق المحروقات:

قام القانون البترولي الصحراوي على مبدأ أساسي المتمثل في حرية التصرف في المنتجات المشتقة، بينما أعلن الميثاق الوطني 1964 أنها ملك للدولة، وبين هذين الطريقين المتناقضين وضعت اتفاقية الجزائر حلا وسطا بمراقبة حرية استعمال المحروقات المنتجة ويتعلق الأمر بالمحروقات الغازية أو الغاز المستخرج من البترول الخام، فقد فرضت الاتفاقية على أصحاب امتياز الحقول ببيع للجزائر كميات من الغازا من الحقل الذي ترغب فيه وبذلك فإن حق الملكية لهذه الشركات أصبح محددا بإجبارية بيع الغاز وبأسعار منخفضة حسب شروط الحساب المحددة في النص[34]،هذا الشرط الذي فرضته الجزائر حتى تضمن التموين من الغاز الطبيعي دون حدوث مشاكل.

اعتبرت الجزائر أن المحروقات أحد الوسائل الفعالة في تطورها الاقتصادي ودعم سياستها الخارجية بفرض المزيد من القيود على حرية التصدير، فخلال العقد السادس من القرن العشرين عرف العالم العربي تطورات هامة وخطيرة في نفس الوقت فقد قامت الدولة الصهيونية بهجوم خاطف على مصر في 05جوان 1967،وبما أن الجزائر ووفقا لمبادئها الثورية وسياستها الخارجية القائمة على الإيمان المطلق بالوحدة العربية وتدعيم الحركات التحررية في مختلف بقاع العالم قررت مد يد العون لمصر بمختلف أشكاله ومنها قرارها الشجاع بمنع تصدير البترول نحو

الدول المساندة لإسرائيل وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا الغربية، غير أن هذه الوضعية لم تدم طويلا فبعد أشهر قليلة من تلك النكبة تم رفع الحظر.

وعندما شعرت الجزائر أن مصالحها أصبحت مهددة اتجهت نحو سياسة أكثر صرامة بالنظر إلى أن بعض الشركات البترولية الأجنبية كانت تبيع البترول بأسعار منخفضة مقارنة بأسعارها في الأسواق العالمية فسعر البيع مهم جدا بالنسبة للجزائر التي خرجت لتوها من استعمار طويل خلف أثارا سلبية ؛فهي في حاجة ماسة للعملة الصعبة لتحقيق التنمية الوطنية والقضاء على مظاهر التخلف الموروثة عن حقبة الاستعمار، إلى جانب ذلك فإن سعر البيع له تأثير على المبالغ التي يمكن للشركات نقلها إلى الخارج علما أن اتفاقية الجزائر فرضت على الشركات إبقاء 75% من رقم مبيعاتها بالجزائر[35]،لكن هذه الشركات استعملت نوع من التحايل من خلال البيع بأسعار وهمية لخفض رقم مبيعاتها حتى تقلص من المبلغ الذي سيبقى بالجزائر، لذا عرفت سنة 1968 توالي الحظر المقرر من قبل الإدارة الجزائرية[36] التي قررت في 25 ديسمبر 1968 منع البيع ثم يرفع الحظر في ظرف 24 ساعة ثم يعود في أول نوفمبر على شركة **الكرابس CREPS** والشركة الوطنية لبترول الصحراء**SNPA** ثم يرفع في 14 نوفمبر من نفس السنة[37] .

تواصل الصراع بين الدولة الجزائرية وفرنسا بعدما أعلنت الشركات الفرنسية الرفع من السعر مما دفع بالجزائر إلى فرض حظر جديد خلال النصف الأول من شهر يناير 1971 على الشركة الفرنسية للبترول**CFP** والهيئة المستقلة للبترول**ERAP** بسبب رفض مجموعة ألف–إيراب اللتين تمثلان الأغلبية في الكرابس تزويد سوناطراك بحصتها من البترول بما أنها

تساهم في رأسمال هذه الشركة بـــ 35% [38]، و لم ينته هذا الصراع إلا بعد مفاوضات عسيرة تعهدت بموجبها شركة إيراب بدفع للجزائر 675 مليون فرنك كتسبيق على المؤخرات الضريبية لسنتي 1969–1970،وهكذا فإن الجزائر سواء عبر اتفاقيات أو عبر قرارات أحادية استطاعت أن تفرض إرادتها على الشركات البترولية فيما يتعلق بالبحث والمنتجات المستخرجة بيد أن هذه السياسة اصطدمت برفض الشركات التي رأت في ذلك إلحاق الضرر بمصالحها ليحتدم الصراع مجددا بين الطرفين اقتضى الأمر إيجاد طرفا آخرا للبث في هذا النزاع.

إن التسوية في موضوع خلاف بين دولة متخلفة وشركة بترولية يختلف عندما يعلن عنه من قبل محكمة هذا البلد أو القضاء الدولي بسبب تضارب مواقف الشركات الأجنبية ومصالح الجزائر فيما يتعلق الأمر بنوع التحكيم الذي سيطبق في حالة النزاع المرتبط بالمحروقات الجزائرية، فقد حاولت الشركات البترولية قبل استقلال الجزائر تبني التحكيم الدولي حتى تحافظ على مصالحها بعدما نجحت الحكومة الفرنسية في فرض سلطتها القضائية ضمن القانون البترولي الصحراوي الذي سمح لمجلس الدولة الفرنسية بأن يكون الطرف المؤهل لتسوية النزاعات بين الشركات البترولية والإدارة الجزائرية، لكن بعد استرجاع السيادة الوطنية ونقلها للهيئة التنفيذية المؤقتة فإن صلاحيات التحكيم المخولة للسلطة القضائية الفرنسية تنقل إلى الجزائر، وهذا الإجراء هو المعمول به في بقية الدول المنتجة للبترول أين كانت سلطة المحاكم المحلية هي الأكثر طلبا بينما لم يعترف بهذا الحق للجزائر ،حيث نلاحظ أن الفقرة السادسة من إعلان المبادئ حول التعاون من أجل تثمين ثروات باطن أرض الصحراء الموقع عليه بين الطرفين في 19 مارس 1962 نصت على :" **أن *كل النزاعات والخلافات بين القوة العامة وأصحاب***

الامتياز يبث فيها من قبل محكمة دولية[39]،كما أن اتفاقية الجزائر الموقعة في 29جويلية 1965 نصت على إعادة النظر في بعض الإجراءات المتعلقة بالاتفاقية غير أن مضمونها لم يتغير.

لم تستمر تلك الوضعية طويلا بعدما استمرت الجزائر في مطالبها بضرورة تغيير هذا النمط من التحكيم الذي لم يكن في صالحها لتأتي أول خطوة نحو الاعتراف بسلطة القضاء الوطني حينما وقعت الجزائر وشركة **جيتي أويل Getty oil** الأمريكية –أول تجربة ناجحة مع أحد أقوى دول العالم –في 19 أكتوبر 1968 على اتفاقية نصت على أن رئيس المحكمة الخاصة بفض النزاعات يمكن أن تعينه الجزائر وظلت هذه المسألة إلى غاية 12 أبريل 1971 بصدور القانون الأساسي للمحروقات الذي قرر أنه في حالة الخلاف المرتبط بالضرائب البترولية فإن المحكمة العليا الجزائرية هي التي ستبث في القضية[40]،وبذلك نجحت الجزائر بإحداث تغييرات هامة لصالحها في الإطار القضائي للنشاط البترولي على أراضيها ،واستطاعت كذلك أن تفرض سيادتها بتطوير سلطتها الرقابية على كل مراحل الاستغلال وحل الخلافات ،لكن هذه السلطة لن تكون حقيقية إلا إذا امتلكت الجزائر الوسائل الناجعة لتطبيقها وهذا الهدف هو الذي يمثل المنفذ الثاني لسياسة الحكومة الجزائرية.

4. آليات المراقبة:

أكد الميثاق الوطني لسنة 1964 على ضرورة استرجاع الثروات البترولية كهدف أساسي يجب أن يتحقق على المدى البعيد رغم أن الجزائر لم تكن تمتلك وسائل سياستها، ووعيا منها بهذا المشكل بدأت الجمهورية الجزائرية الناشئة خلال الشهور الأولى بتبني مبادئ عامة التي تتلخص في رفضها التام للسيطرة الأحادية على النشاطات البترولية التي قبلتها معظم

الدول العربية المنتجة للبترول آنذاك، فقد أرادت الجزائر تنفيذ سياسة تدخل مباشر تسمح بوجودها في كل مراحل إنتاج المحروقات على أساس أن الثروات الصحراوية هي ملك للدولة الجزائرية والعائدات المتأتية منها يجب أن تعود لها وتكتفي الشركات الأجنبية بمقابل إزاء خدماتها واستثماراتها[41]،كما عملت على إيجاد وسائل للتدخل بهدف مراقبة نشاطات الشركات خاصة فيما يتعلق بالجانب الإداري كخطوة أولى ثم الجانب الصناعي كخطوة ثانية.

وإذا تمعنا في وضعية قطاع المحروقات خلال السنوات الاولى للاستقلال نلاحظ انها كانت كارثية بسيطرة الرأسمال الأجنبي على مجمل النشاطات، فقد توزعت رخص التنقيب عن البترول سنة 1963 بنسبة 67,45% للشركات الفرنسية و17,37% للمجموعات الدولية و10,54% للشركات الأجنبية الأخرى، مما يعني أن الدولة الجزائرية لم تكن تمتلك سوى نسبة ضئيلة جدا قدرت بـــ 4,64 % من مساحات التنقيب وحيازتها لنسبة معينة في شركة أس–أن ريبال بـــ 40,5 %،أما إنتاج البترول فكان معظم إنتاجه بيد المصالح الأجنبية منها 71,99 % للشركات الفرنسية العامة والخاصة و17,86 % لصالح الشركات الأجنبية و لم تتجاوز نسبة الجزائر 10,15 %[42]،ومن جانب آخر لم تشيد فرنسا صناعة بترولية حقيقية في الجزائر وظلت مجرد مصدر للبترول الخام مقتصرة على عمليات تكرير ضعيفة من حقل حاسي مسعود الذي لم تزد طاقته عن 200 ألف طن سنويا مما جعلها تغطي حاجاتها من المنتجات البترولية بالاستيراد من الخارج ،علاوة على أنها افتقرت إلى يد عاملة متخصصة في الميدان البترولي .

عانت الجزائر بشكل كبير من مساوئ نظام الامتيازات البترولية في ظل قانون البترول الصحراوي بعدما تبين أن الشركات الأجنبية تحتفظ بحصيلة مبيعاتها من البترول الجزائري بفرنسا دون الاستفادة منها، ولتوضيح هذه الوضعية فإن القيمة المالية التي استفادت منها الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1960الى 1964 لم تتعد 28 سنتا أمريكي في البرميل الواحد، بينما كانت البلدان المنتجة للبترول تستفيد خلال نفس الفترة بين 75 الى 90 سنتا أمريكيا في البرميل الواحد[43]،وهكذا تظهر الأرباح التي جنتها فرنسا من بيع البترول الجزائري، وفي ظل هذه الوضعية غير المتوازنة حددت الدولة الجزائرية مجموعة من الأهداف للسياسة البترولية العامة في الجزائر[44]:

- تخليص الاقتصاد الوطني من التبعية وتأمين الاستقلال الاقتصادي الحقيقي.
- فرض السيادة الوطنية على الثروات الطبيعية واستثمارها عائداتها وطنيا.
- تطوير الصناعة البترولية لتغطية كلفة مجالات النشاط البترولي .
- تحقيق التكامل بين الصناعة البتروكيمياوية وسائر الصناعات الأخرى لجعلها دعامة لخطط التنمية الاقتصادية الشاملة.

1.4. إنشاء إدارة جزائرية: أدركت الدولة الجزائرية أن الخطوة الأولى لاسترجاع الثروات الطبيعية التي ظلت تحت السيطرة الأجنبية ضرورة نقل صلاحيات الإدارة من الهيئات الفرنسية إلى الهيئات الجزائرية من خلال تأسيس المكتب الجزائري للبترول **Bureau Algérien des pétrole** الذي منحت مسئوليته إلى **كلود سيكسو** وكان شبيها للتنظيم الفرنسي المعروف بمكتب الأبحاث البترولي **BRP** وهذا ما أكده **بلقاسم بن نبي** قائلا:" ***لقد قمنا بنقل التنظيم***

الفرنسي"[45]،ثم قام **لعروسي خليفة** بالاستعانة بمهندسين جزائريين مختصين في المجال البترولي وهم من القلائل الذين كانت تتوفر عليهم الجزائر أنذاك مثل المهندس أبوبكر ملوك والجيوفيزيائي ومهندس تكرير عبد المجيد كازي ثاني، وعثمان خواني، ومحند آيت أويحيى[46] ،وبعدها عينت الحكومة الجزائرية الممثلين الجزائريين في مجلس إدارة المنظمة الصحراويةOrganisation Saharienne التي تشكلت من 12 عضوا مقسمة مناصفة بين فرنسا والجزائر وعاد منصب الرئيس للجزائري عبد الرحمان خان ،وفي 08 سبتمبر 1962 صدر مرسوم رقم 26–023 حدد تشكيلة هذا التنظيم فإلى جانب عبد الرحمان خان هناك محمد لياسين، وعبد المالك لخضاري، وكلود سيكسو، وسيد أحمد غزالي، وكمال عبد الله خوجة، وبالنسبة للبنية التقنية لهذا التنظيم لجأ بلعيد عبد السلام إلى الشباب المتخرج من الجامعات الأوربية والأمريكية منهم نورالدين لاوسين، وحسين مالطي ومحمود حمزة كروجة[47] .

2.4. مديرية الطاقة والوقود: سعت الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال إلى رفع التحدي من خلال التخلص التدريجي من سلبيات اتفاقية ايفيان بإنشاء مصلحة قادرة على القيام بالمهام الإدارية المتعلقة بالمحروقات كمنح الرخص ومراقبة الشركات، فقد قررت اللجنة التنفيذية المؤقتة إنشاء مديرية الطاقة والوقود **Direction d'énergie et des carburant**[48] في 25 أوت 1962 التي اعتبرت كوسيلة ناجعة لوضع وتطبيق السياسة البترولية الجزائرية تماشيا مع تعليمات الحكومة والتوجهات السياسة العامة لتطوير الثروات الطبيعية للبلاد. هذا الدور الذي منح لتلك المصلحة جعلت منها تنظيما أساسيا على الرغم من تقلص أهميتها لأسباب

عدة منها ظهور شركة سوناطراك والتحاق العديد من إطاراتها بالشركة الجديدة التي كانت تتمتع بامتيازات مادية ومالية هامة مقارنة بالوظائف الأخرى، إضافة إلى ذلك أنه قبل سنة 1965 لم تكن شركة سوناطراك تحوز إلاّ المعلومات التي كانت بحوزة مديرية الطاقة والوقود، لكن وبعد إنشاء شركة **اسكوب** بموجب اتفاقية الجزائر لسنة 1965 أصبحت الشركة الوطنية الجديدة حاضرة في المجال المنجمي والمجلس الإداري للجمعية التعاونية، هذا ما سمح لها بالحصول على المعلومات بنفسها إضافة إلى تسيير الأسكوب من قبل مجلس ولجنة تقنية تحوز فيها سوناطراك على نصف الأعضاء[49] الامر الذي ساهم في فرض مراقبة بشكل مباشر على أعمالها واحترام قانون الجمعية ومهام المراقبة الإدارية للأسكوب، وبذلك تقلص دور مديرية الطاقة والوقود بعد 1965.

إن ظاهرة إضعاف السلطات الفعلية للمديريات الإدارية المركزية ليست خاصة بالمحروقات بما أن بقية القطاعات الصناعية عرفت نفس المسار بترسيم تيار يهدف إلى جعل الشركات الوطنية بصفة عامة وشركة سوناطراك بصفة خاصة المراكز المفضلة أين تعد السياسة الحكومية، وهذا المسار عرفته البلدان التي حققت استقلالها، لكن اعتباره نتيجة لضعف البنية الإدارية المركزية التي لم يكن لها الوقت الكاف للحصول على التجربة الضرورية[50]،غير أنه في حالة الجزائر لا يمكن أن نطرح الأسباب المرتبطة بالضعف الداخلي للسلطة المركزية فهذا التقييم لا يترجم على أساس اختيار سياسي قريب من الحكومة، بل الهدف هو إعطاء الأولوية للشركات الوطنية على حساب المديريات التقنية ومن هنا قررت الحكومة الجزائرية عدم تعيين أي مدير على رأس مديرية الطاقة والوقود بين سنة 1968–1971 ،بينما تم اختيار مديري

ورؤساء سوناطراك و لم يكن الاختيار على أساس تقني صناعي بحت بل على أساس سياسي [51]أرادت الجزائر من خلاله توسيع سلطة الشركة الوطنية على جميع النشاطات البترولية وإمكانية التدخل المباشر وتوجيه استغلال البترول عبر إنشاء شركة سوناطراك.

3.4.تأسيس شركة سوناطراك: من أجل وضع الحكومة الجزائرية يدها على القطاع البترولي أنشأت مديرية الطاقة والوقود وكلفت مكتب الجزائر للبترول بتثمين ثروات الصحراء[52]،لكن هذا المكتب لم تكن له أهمية كبرى ليتم حله بعد فترة وجيزة من ظهور شركة سوناطراك[53]،فالعلاقة بين السياسة البترولية والاقتصاد الوطني أصبحت أكثر توثقا باختيار طريق طويل وشاق مليء بالتحديات والصعوبات، والجدير بالملاحظة أن الجزائر غداة الاستقلال و إلى غاية 1963 لم يظهر لها أي مبادرة في القطاع البترولي بسبب انشغالها بترتيب أمور البلاد، فكانت في حاجة إلى وقت أطول لوضع سياسة بترولية جديدة حيث بدأت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وأثناء المفاوضات وبالضبط سنة 1961 ،وإيمانا منها بأهمية القطاع البترولي في مستقبل البلاد في تحضير الإطارات الجزائرية التي ستوكل لها مهمة استلام المشعل بعد الحصول على الاستقلال من خلال تكليف سيد أحمد غزالي بتكوين مجموعة متربصة تابعة للمنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية تكونت هذه المجموعة من **محمد شرشالي، وعبد النور كرمان ومحمد لياسين، وعبد الكريم ميسوم**[54]، و لم تمر مدة حتى قامت الدولة الجزائرية بالإعلان عن إنشاء شركة وطنية في 31 ديسمبر 1963[55] مهمتها نقل وتسويق المحروقات، ويمكن تفسير ذلك أن الجزائر حينها لم تكن لها القدرة التقنية والمالية للإشراف على بقية العمليات بما أن وجود شركة وطنية قادرة على الحضور في كامل مراحل الإنتاج البترولي

بعد عام ونصف من الاستقلال يعتبر ضربا من الخيال، وعكس الرأي العام فإن إنشاء سوناطراك يظهر على الأقل كنتيجة للأفاق السياسية على المدى البعيد وأنها وضعية مؤقتة مرتبطة بالضعف التكنولوجي، وكان من المفروض أن توضع الشركات الوطنية المتخصصة تحت إشراف تنظيم حكومي التي ستكون بمثابة –كما تصورها منشئوها– على أنها وسيلة أساسية للسياسة البترولية الجزائرية، لكن بعد 1965 تحولت إلى تنظيم بترولي وحيد، كما كان هدفها تبني سياسة نفطية مستقلة وضمان مراقبة مباشرة على الثروات الصحراوية وإزالة الوصاية الفرنسية والضغوطات الخارجية على القطاع البترولي الذي لم يكن يحقق إلا 20% من العائدات[56].

أدركت الحكومة الجزائرية بأن امتلاك وسائل النقل وحرية التصرف فيها هي أمور ضرورية للمحافظة على الاستقلال الاقتصادي وتأمين مشاركة الجزائر الفعلية في جميع مراحل استثمار النفط لذا بادرت باتخاذ قرار بأن تقوم بنفسها وعلى مسئوليتها بإنشاء خط لنقل البترول الرابط بين حوض الحمراء وميناء أرزيو الذي يصل طوله حوالي 805 كلم **OZ1** وأوكلت تنفيذ وإدارة هذ الخط إلى الشركة الوطنية للتنقيب عن المحروقات وانتاجها وتصنيعها وتسويقها "سوناطراك" لتكون أداة لتنفيذ السياسة النفطية الجزائرية[57]،وتم إنشاء الشركة وفق المرسوم الرئاسي الذي يحمل رقم 63-491 المؤرخ في 31 ديسمبر 1963[58] والذي حدد في مادته الثالثة أهداف الشركة الوطنية:

- تنفيذ كافة العمليات المتعلقة بالتنقيب والاستغلال الصناعي والتجاري لحقول استخراج المحروقات الجامدة والسائلة والغازية.

- القيام بالإنشاءات الخاصة بالاستغلال الصناعي والتجاري لكافة وسائل نقل المحروقات سواء عن طريق الأنابيب الداخلية أو المواصلات البرية والبحرية.
- عمليات الصناعة التحويلية للمحروقات سواء على الأراضي الجزائرية أو في دول أخرى.
- أعمال الإنشاء والاستيلاء والتأجير لكافة الأبنية والمصانع الخاصة بتصنيع المواد الهيدروكربونية الجامدة والسائلة والغازية وبصفة خاصة إنشاء صناعة بتروكيمياوية وأية صناعة أخرى قائمة على المحروقات.
- توزيع و بيع المحروقات والمنتجات المشتقة منها والملحقة بها سواء داخل الجزائر أو خارجها.
- إدارة أعمال نصيب الدولة الجزائرية في كافة قطاعات النشاط المتعلقة بالمواد الهيدروكربونية.
- المساهمة في كافة العمليات الصناعية والمالية والتجارية والعقارية وذلك سواء عن طريق إنشاء الشركات التابعة أو غيرها أو الاكتتاب أو بشراء الأسهم و السندات[59].

وقد زودت الحكومة الجزائرية الشركة الجديدة برأسمال مبدئي قدر بـــ 40 مليون دينار جزائري موزعة في صورة 400 سهم متساوي القيمة الإسمية تملكها الدولة والمؤسسات العامة الجزائرية على أن تقوم الشركة بمضاعفة رأسمالها ابتداء من إبرامها عقود اقتراض بضمان من الدولة الجزائرية أو عن طريق إصدار أسهم وسندات في السوق الجزائرية[60].

وبعد حصول الجزائر على استقلالها ظل الإنتاج البترولي مستقرا وثابتا بحيث لم يتجاوز40 مليون طن نظرا لاعتبارات عديدة فقد عرف نشاط حفر الآبار في الجزائر انخفاضا

كبيرا بداية من 1961 أي خلال فترة المفاوضات بين الحكومة الجزائرية والحكومة الفرنسية و كذلك لأسباب تقنية والمتمثلة في تقلص مساحة الاستغلال وقلة الإمكانات وحالة الانتظار التي سبقت الاتفاقية الجزائرية الفرنسية لسنة 1965 وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم 03[61]: نشاط البحث في الصحراء الجزائرية

السنوات	1960	1961	1962	1963	1964
عمليات زلزالية شهر–فرق	247	257	190	159	113
الأمتار المحفورة	374ألأف	395ألف	333الف	379ألف	236ألف

المصدر:.Revue Economique et Politique N° 130,Mai 1965, p 22

فإذا قارنا فترة ما قبل الاستقلال وبعدها سنلاحظ أن الإنتاج عرف تباطؤ غداة الاستقلال فمن سنة 1960–1961 قدرت النسبة 80% لتبدأ النسبة في الانخفاض بداية من سنة 1962 إلى 31% ثم إلى 15% سنة 1963 ثم إلى 11% سنة 1964 قدرت النسبة [62]،وتوزع هذا الإنتاج حسب المناطق التي كانت تسيطر عليا الشركات الأجنبية منها حقل قاسي الطويل الذي تتقاسمه الشركة الفرنسية كوبيفا**Copefa** بنسبة 40% والشركة الأمريكية فيليبس **Phillips** بنسبة 25% والشركة الفرنسية للبترول **CFP** بنسبة 05% والشركة المالية اومنيراكس**Omnirex** بنسبة 30%،وحقل رهود لبغال الذي تحوز فيه الشركة الأمريكية سان كلار على 28% مع الشركة الفرنسية سفراب**Safrep** بنسبة 42,5% وشركة ارافراب**Eurafrep** بنسبة 18% والشركة الامريكية تيدوتار**Tidwater** بنسبة 11,5% وحقل تان ايملال قرب الحدود الليبية حيث تساهم فيه شركة ارافراب بنسبة 70% :

جدول رقم04 [63]: الشركات الأمريكية في الصحراء الجزائرية

إنتاج 1963	الإنتاج	التكرير	التسويق
تيدوتار TIDWATER	272ألف	350ألف	373ألف
فيليبس PHILLIPS	198الف	270ألف	480ألف
سان كلار Sinclair	182ألف	466ألف	492ألف

المصدر:Revue Economique et Politique N° 130,Mai 1965,p23

أما الغاز الطبيعي فقد ظل إنتاجه منخفضا بين سنتي 1961-1963 فالسوق الداخلية تستهلك 400مليون م^3 في السنة منها ¼ تستهلكها قاعدة حاسي مسعود لكن بعد تدشين أول خط للتمييع بأرزيو ارتفع إنتاج حاسي الرمل إلى 709 مليون م^3 سنة 1964 ثم إلى 1721 مليون م^3 في جانفي 1965 وفي نهاية سنة 1963 تأكد وجود 106 بئر منتجة للغاز الطبيعي أغلقت منها 64 بئرا ،وتم التخلي عن 35 بئرا.

لقد كانت الجزائر في حاجة ماسة إلى رؤوس الأموال من أجل إنجاح سياسة التنمية الوطنية في ظل الوضعية الصعبة التي كانت تعيشها غداة الاستقلال، ولن يتأتى ذلك إلا بالرفع من القدرات الإنتاجية للجزائر من المحروقات والرفع من قيمة العائدات لذا كان على شركة سوناطراك مسئولية جسيمة لتحقيق أهداف الثورة الجزائرية المتمثلة في استرجاع الثروات الباطنية و تسخيرها لخدمة المصالح العليا للشعب الجزائري.

خاتمة:

بعدما حققت الجزائر استقلالها السياسي وجدت نفسها أمام تحديات كبيرة من خلال وضعية اقتصادية واجتماعية جد صعبة فقد جاءت سياسة فرنسا في السنوات الأولى من

الاستقلال هادفة إلى إبقاء هيمنتها في الوقت الذي كانت الدولة الجزائرية تؤكد على التخلص من قيود اتفاقية ايفيان خاصة فيما يتعلق بالثروة النفطية وأصراها على استكمال التحرر الاقتصادي فكان عليها السير وفق خطة تدريجية واقعية من خلال ايجاد شروط تعامل نفطي جديد مع الحكومة الفرنسية تعمل على ضمان المصلحة الوطنية بقطع الاتصال مع النظام القديم للامتيازات وانطلاقا من ذلك فإن مفهوم الاستقلال الاقتصادي ليس فقط معياري سياسيي فكري وإيديولوجي الذي يمكن من فهم بداخله مفهوم التطور، فهناك علاقة جدلية التي لا يمكن تكسيرها خوفا من بقاء تحت مظهر النمو للخطوط الأساسية للتخلف ومنذ 1962 وضعت الجزائر فكرة التحول الجغرافي البترولي بحيث لم تكن تتوفر على أي إمكانية للتحرك في ميدان المحروقات ومن هنا كان من الضروري تغيير النظام القانوني المطبق وإيجاد آليات وطنية متخصصة في البترول مثل مديرية الطاقة والوقود و سوناطراك التي بدأت في وضع يدها على الاستغلال الذي أهمل من قبل الشركات البترولية وتعديل النظام الضريبي والمالي وإعادة تقويم أسعار الخام وتهيئة التعاون الدولي الذي ظل ضروري لتثمين الثروات الطاقوية، وبذلك نجحت المحاولات الجزائرية من وضع أسس تعامل نفطي جديد بين دولة مستقلة حديثا وبين دولة صناعية وتحقق هدفا أساسيا بالتخلص من الامتيازات الفرنسية و تجسد ذلك في سياسة التأميمات الكبرى والقرارات الشجاعة التي اتخذتها بتاريخ 24 فيفري 1971 التي بموجبها تمكنت من وضع يدها على قطاع استراتيجي.

وتبقى مسألة المحروقات في الجزائر من أهم مسائل السياسة الاقتصادية الجزائرية وعلى الرغم ما قدمه هذا القطاع من عائدات ساعدت الجزائر في تحقيق التنمية الشاملة إلا أنه تسبب في إحداث الكثير من الأزمات كون أن الجزائر لا زالت إلى يومنا هذا تعتمد على عوائد النفط

التي اعتبرها العديد من الاقتصاديين الجزائريين انتحارا وقفزة نحو المجهول خاصة مع اتجاه الدول الكبرى نحو ايجاد بدائل جديدة للطاقة .

الهوامش:

1- بنجامين ستورا ،**تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962–1988**،ترجمة صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية وزارة الثقافة،دمشق،2012،ص23.

2– النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954–1962.

3- النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 نداء أول نوفمبر مؤتمر الصومام مؤتمر طرابلس ،منشورات ANEP،ص 89.

4– ظهر القانون البترولي الصحراوي بموجب مرسوم رقم 1111/85 في 22 نوفمبر 1958 الذي كان الإطار العام لاستغلال المحروقات الصحراوية ويتضن 18 مادة ،لمزيد من المعلومات ينظر إلى: J.O.R.F.N° 274, 21 Novembre 1958, article 1 de l'ordonnance N° 58-1111 du 22 Novembre 1958.

5– الشروق اليومي، عدد 2231، 23 فيفري 2008، حوار مع سيد احمد غزالي.

6-Abderrahmane Kiouane , **les débuts d'une diplomatie de guerre 1956-1962**, éditions, dahlab, Alger, 2000,p20.

7- Hadi Guidoum , **rôle et place du plan de Constantine dans l'Algérie contemporaine1943 -1971**, Mémoire de Maitrise dirige par Jean Louis, Année universitaire 2002/2003, p91.

8– معوض محمد نازلي ،**العلاقات بين الجزائر و فرنسا من اتفاقية ايفيان إلى تأميم المحروقات** ،الهيئة المصرية العامة للكتاب،1978، **ص** 44.

9- Revue Economique et Politique N° 130, mai 1965.

10- محمد حربي ،**الثورة الجزائرية سنوات المخاض** ، (ترجمة نجيب عياد ،صالح المثلوثي) ،سلسلة صاد 1994،ص91.

11- Perville Guy**, les étudiants Algériens de l'université françaises 1888-1962**,Editions , centre national de la recherche scientifique,paris,1986,p 41.

12–محمدحربي ،المصدر السابق ، ص 91.

13-Développement Africain Mensuel, Numéro spécial, Edité par l'institut d'études, Alger, 1958.

14– Ibid.

15– محمد الميلي ،**مواقف جزائرية** ،المؤسسة الوطنية للكتاب ،الطبعة الأولى ،الجزائر ،1984 ، **ص 227**.

16- ELF Aquitaine, des origines a 1989, Editions, Fayard, 1998, p 368.

17– معوض محمد نازلي ، المرجع السابق، ص 45.

18– نفسه ، ص 47.

19– برنامج طرابلس .1962

20-Abdessalem Belaid,Allocution prononcé à l'ouverture du colloque pétrolier des économistes arabe tenu à Alger le 21 a 24 octobre 1970 , textes publie dans la revue algérienne des S.J.E.P, volume VIII, N° 2, juin 1971, p p 514-527-.

21-Hinker (M),l'évolution de la gestion pétrolière en Algérie, **Revue Politique et économique** N° 130, Mai 1965, p17.

22- Le Monde N° 7907, 17 juin 1970.

23– الاتفاقية المتعلقة بتطبيق القانون البترولي الصحراوي و نقل المهام للسلطات المعنية من هذا القانون ينظر إلى مرسوم رقم 62 –1020 المؤرخ في 29أوت 1962 الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية رقم204.

24- Madjid Benchikh, **les instruments juridiques de la politique Algérienne des hyd Carbures** », Thèse pour le doctorat d'état en droit, soutenue en juin 1971, faculté d'Alger,p26

25- J.O.R.F N°219, décret N°61-1045, le 16 septembre 1961 du 17septembre 1961.

26- Benchikh (Madjid) , op.cit, p60.

27– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 37 في 29 افريل 1969 ،مرسوم رقم 69 –50، 25أفريل 1969.

28– نفسه رقم 13 مرسوم 70–33 ، 08 فيفري 1970.

29- Le Monde N° 7951, 04 novembre 1970.

30–صودق عليها بأمريه رقم 65–287 في 18نوفمبر 1965 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 95 ، في 19جويلية 1965.

31– تم التوصل إلى اتفاقية بين الجمهورية الجزائرية و الجمهورية الفرنسية في 29 جويلية 1965 ووقع على هذه الاتفاقية بالجزائر العاصمة من الجانب الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" ومن الجانب الفرنسي وزير الخارجية "جون دوبروغلي".حدّدت صلاحية هذه الاتفاقية بأربع سنوات قابلة للتجديد في إطار اتفاقية مشتركة في ظرف خمس سنوات و تنقسم إلى جزئيين الجزء الأول ينظم التعاون بين الدولتين في ميدان التصنيع و الجزء الثاني ينظم التعاون في الميدان البترولي ينظر إلى: J.O.R.A.D.P N°95, le 29 Novembre 1965, ordonnance N° 65-287 du 28 Novembre 1965

32–صودق عليها بأمريه رقم 65–287 في 18نوفمبر 1965 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 95 ، في 19جويلية 1965.

33- Madjid Benchikh , op.cit, p 56.
34-Protocole relatif à l'association coopération, Annexe I de l'ordonnance N°65-287.- Article 30
35-Protocole relatif à l'association coopération ,Annexe I de l'ordonnance N° 65-287 , Article 06.
36- Ibid.
37- El Moudjahid N°1021, 26 Septembre 1968.
38- Le Monde N° 8175, 25 Septembre 1971.
39-Maurice Brogonni,**l'exploitation des hydrocarbures en Algérie de 1956-1971**,étude de géographie économique, doctorat de 3em cycle, université de Nice, 1973, p 271.
40- J.O.R.A.D.P N°81, le 05octobre 1968, ordonnance N°68-591du 05octobre 1968.
41- J.O.R.A.D.P N°30, le 13 Avril 1971, ordonnance N° 71-22. Du 12 Avril 1971.
42- Nicole Grimaud, « **le conflit pétrolier franco Algérien** » **, Revue Française des sciences politique** N°06 ,Année 1972 , volume 22 , pp 1276-1307.

43– نازلي (معوض محمد)، المرجع السابق، ص 158.

44– نفسه ، ص 160.

45– نفسه، ص 161.

46-Abdellatif Rabah, **sonatrach une entreprise pas comme les autres**, éditions, casbah, Alger, 2006,p36.
47- Idem.
48- J.O.R.A.D.P, N° 12, 07 septembre 1962.
[4]9-J .O.R.A.D.P, N° 10, le 31 Aout 1962, ordonnance n 60-229, du 25 Aout 1962, Ordonnance N° 65-287 citée .
50- Madjid Benchikh , op.cit, p 156.

51– من سنة 1963–1965 تم تعيين بلعيد عبد السلام الممثل للشئون الاقتصادية في اللجنة التنفيذية المؤقتة كوزير للصناعة و الطاقة ثم بعدة1965 تم تعيين سيد أحمد غزالي كاتب الدولة للأشغال العمومية قديما.

52- J.O.R.A.D.P.N° 10, 31 Aout 1962, ordonnance n 62-030.du 25 Aout 1962
53- J.O.R.A.D.P N°02, 07 Janvier 1966, ordonnance n 65-314 du 30 décembre 1965.
54- Abdelatif Rebah ,op.cit, p 34.
55- J.O.R.A.D.P. N° 98, décret N°63-491, du 31 décembre 1963.

56–الجمهورية الجزائرية الديموقراطية والشعبية، وثائق تتعلق بتطور العلاقات بين الجزائر وشركات البترول الفرنسية خلال السنتين الأخيرتين،الجزائر،1971،الملحق رقم 18،ص 10.

57- J.O.R.A.D.P. N° 98, décret N°63-491, du 31 décembre 1963.
58- Nyssens Hubert, **l'Algérie en 1970 telle que j'ai l'ai vue**, Editions, Arthaud, paris, 1970, p67.
59– الجمهورية الجزائرية الديموقراطية والشعبية، المصدر السابق، الملحق رقم 16،ص 10.
60– معوض محمد نازلي ، المرجع السابق، ص 223.
61- Revue Economique et Politique N° 130, op.cit., p 22.
62-Gérard Viralelle,**l'Algérie Algérienne collection développement civilisation**, Editions, ouvrières, paris, 1970, p 74.
63-Revue Economique et Politique, op.cit., p 23.